

كانت الثورة ، عند ذاك ، على الابواب .

ان جورج منصور (الذي كان شيوعيا في السابق ويبدو انه في ذلك الحين ترك الحزب نتيجة خفوت دوره) يقدم للجنة بيل امثلة حسية مذهلة : فقد بلغ عدد المعاملين عن العمل في يافا في اواخر ١٩٣٥ ، ٢٢٧٠ عمالا وعاملة ، وهذا رقم كبير في مدينة كان عدد سكانها آنذاك ٧١ الفا(١١). ويعدد منصور خمسة اسباب لهذه البطالة اربعة منها تتعلق بالهجرة اليهودية اساسا : ١ - الهجرة ٢ - نزوح الفلاحين للمدن ٣ - طرد العمال العرب من الاعمال ٤ - سوء الحالة الاقتصادية ٥ - تحيز الحكومة الشنيع للعمال اليهود(١٢). وعلينا ان نلاحظ انه في غضون ذلك زاد عمال المستدروت في ٩ شهور فقط ٤١ الف عامل ، ويثبت ذلك مقال الادون غروكهن في العدد ٣٤٦٠ من جريدة دافار ، فقد جاء فيه ان عدد عمال المستدروت بلغ في اواخر ايلول ١٩٣٦ : ١٥ الف عامل بينما يقول تقرير الحكومة الرسمي لـ ١٩٣٥ (ص ١١٧) ان عددهم كان في اواخر سنة ١٩٣٥ فقط ٧٤ الفا(١٣). كان ذلك يؤدي ليس فقط الى طرد العمال العرب من المؤسسات او المشاريع التي يهيمن عليها الرأسمالي اليهودي بل الى صدامات دائمة : ففي ٤ مستعمرات يهودية فقط ، هي ملبس وديران ووادي حنين والخضيرة كان يعمل ٦٢١٤ عمالا عربيا في شباط ١٩٣٥ وبعد ٦ اشهر فقط نقص العدد الى ٢٢٧٦ وبعد حوالي عام نزل الى ٦٧٧ عمالا عربيا فقط(١٤). وقد وقعت تعديلات دائمة على العرب ، منها ارغام الحاميات اليهودية لمقاول عربي وعماله على الانسحاب من عملهم في عمارة الادون بروننسكي في حيفا بالقوة عام ١٩٣٤ ، كان الطرد يتناول عمال البيارات ومعامل السجاير والمحاجر واعمال البناء ومعامل الكلس وغيرها(١٥). ومن ١٩٣٠ الى ١٩٣٥ هبطت قيمة صادرات صناعة الاصداف العربية من ١١٥٥٣٢ جنيتها الى ٣٠٧٧٧ جنيتها ، وتناقصت معامل الصابون العربية من ١٢ معملا في يافا وحدها عام ١٩٢٩ الى ٤ في ١٩٣٥ ، وبينما كانت هذه المعامل تصدر في ١٩٣٠ ما قيمته ٢٠٦٤٢٥٩ جنيتها تدنت القيمة في ١٩٣٥ الى ٧٩٤٣١١ جنيتها(١٦). ان افضل وصف لهذه الحالة هو ان البروليتاريا العربية كسنت « ضحية الاستعمار البريطاني والراسمالية اليهودية، وعلى

الاول تقع المسؤولية»(١٧). ويضيف «يهودا بوير» الى ذلك كله (١٨) ان فلسطين « كانت عشية الاضطرابات (١٩٣٦) البلد الوحيد في العالم ، فيما عدا الاتحاد السوفياتي ، التي لم تتأثر بالازمة الاقتصادية (العالمية) ، وعلى العكس فقد تمتعت بازدهار حقيقي نتيجة استيراد رأسمال مالي بلغ اكثر من ٣٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٣٢ - ١٩٣٦ ، بيد ان هذا الرأسمال لم يكن كافيا ليغطي كسل برامج الاستثمار التي بدأت بتفاول مبالغ فيه . الا ان هذا الازدهار الذي كان قائما على اسس هشّة تهاوى فجأة حين توقف تدفق الرأسمال الخاص نتيجة التخوف من انفجار الحرب في المتوسط « وقد تقوض نظام التسليف وظهرت علامات البطالة بصورة جدية وتناقصت اعمال البناء كثيرا . طرد العمال العرب من أماكن عملهم اليهودية او العربية ليعودوا ، على الاقل جزئيا ، الى قراهم .. ووجدت مطرقة الدعاية القومية في الازمة الاقتصادية سنداتها(١٩). ان كلام بوير ، بالطبع ، يحذف العامل الالهم وهو الهجرة اليهودية الى فلسطين وتضاعفها . فاذا تذكرنا قول الخبير السير جون هوب سمبسون في تقريره ، ص ١١٧ « انها سياسة سيئة وربما خطيرة ان ترصد اموال كبيرة في صناعات غير محققة الفائدة في فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين» فان كلام بوير السابق يبدو دون سند منطقي: اذ ان تدفق الرأسمال اليهودي - عكس ما يقول - ظل في تصاعد خلال السنوات التي يتحدث عنها، والواقع انه بلغ ذروته في ١٩٣٥ . وكذلك بالنسبة لعدد المهاجرين الذي تصاعد في هذه السنوات وارتفعت رؤوس الاموال اليهودية المستثمرة في الصناعات والحرف اليهودية من ٥٣٧١٤٠٠٠ ج.ف في ١٩٣٣ الى ١١٤٦٣٧٠٣٠٠ ج.ف في ١٩٣٦ (المصدر ص ٣١٣) ، كما ان عمليات طرد العمال العرب من الاعمال اليهودية قد بدأ قبل ذلك بكثير (٢٠). وكانت قوافل من الفلاحين العرب ، في هذه الاثناء ، تطرد وتنتقل من اراضيها وتتدفق الى المدن نتيجة الاستعمار الصهيوني في الارياف (٢١). يقول اسرائيليون يساريون : ان تجربة .ه. عابا لا تحتوي على مثال واحد يشير الى تمبئة العمال الاسرائيليين حول قضايا مادية او اتحادات عمال لتحدي النظام الاسرائيلي نفسه ، من المستحيل تمبئة حتى البروليتاريا بهذه الطريقة(٢٢).